

الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب خلال الحكم العثماني

أ.م.د. سمير عبد الرسول العبيدي*



• تقديم :

من وسط العراق إلى شماله، يقودنا د. سهيل قاشا^(١) إلى الموصل، وهي في «معجم البلدان» «المدينة المشهورة العظيمة، إحدى قواعد بلاد الإسلام، قليلة النظير كبراً وعظماً وكثرة خلق وسعة رُقعة، فهي محط رحال الركبان ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خراسان ومنها يقصد إلى أذربيجان»، قالوا «وسميت الموصل لأنها وصلت بين الجزيرة والعراق، وقيل وصلت بين دجلة والفرات»، ويبدو أن صفة «الوصل» هي صفتها على مرّ العصور، وهذا ما يؤكد في كتابه، مشيراً إلى أن لفظة الموصل «تعني مكان اللقاء أو المواجهة أو عقدة المواصلات»، والمدينة التي تحمل هذا الاسم «هي في حقيقة الأمر تشبه الإقليم، محل التقاء اللغات والمعتقدات»، وولاية الموصل امتداد لهذا الإقليم، «ومن النادر أن يجوب المرء وهو يجوب سهل الموصل العظيم قريتين متجاورتين يقطنهما الجنس نفسه ويتكلم أهاليهما لغة واحدة ويعبدون إلهاً واحداً».

لقد تبدّلت حال ولاية الموصل في زمن العثمانيين، وتحولت أرضاً موبوءة مضطربة، لكنها عاشت فترة ذهبية في حكم الأسرة الجليلية الذي استمر من سنة (١٧٢٦م) إلى سنة ١٨٣٤م. وقد بقيت طويلاً زعيمة للأرستقراطية المسلمة في هذه الولاية، وقد حكمتها بصورة شبه مستقلة إلى أن ضُمَّت المقاطعة تحت الحكم العثماني المباشر. استعاد د. سهيل قاشا هذه المرحلة في دراسة نُشرت عام (١٩٧٨م) في مجلة «بين النهرين» تحت عنوان «الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب في فترة الحكم العثماني ١٥٣٤-١٩١٨م».

(*) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / قسم الدراسات التاريخية





وكتابه الصادر حديثاً مراجعة مفصلة لهذه الدراسة. يتألف الجزء الأول (ص ٩-٧٣) من الكتاب من خمسة أقسام تناولت تباعاً نظام الحكم والإدارة (ص ٩-٢٥)، والحياة الاجتماعية (ص ٢٥-٣٥) حيث تناول المؤلف الحياة الاجتماعية.. وإحصاء السكان وطوائف وعادات السكان وكذلك عادات وتقاليد المرأة الموصلية.. وأزياء الرجال والنساء في تلك الفترة، والحياة الثقافية في عهد الحكم العثماني (ص ٣٥-٤٤)، والحياة الاقتصادية (ص ٤٤-٥٨)، إذ تناول المؤلف أنماط الزراعة والصناعة والتجارة، والحالة العمرانية (ص ٥٨-٧٣) من خلال الأسوار والحصون التي كانت تستخدم والدور والقصور والخانات والأسواق والحمامات.

شمل الجزء الثاني (ص ٧٥-١٥٠) نص رحلة الرحالة الفرنسي هنري بنديه^(٢) (رحلة إلى كردستان في بلاد ما بين النهرين الذي زار الموصل للمدة (٨ / ١٠ - ١٥ / ١٠ / ١٨٨٥ م) مع عدد من المرافقين، وهذا النص مقتطف (ص ٣٢-٩٤) من يوميات بنديه، والتي نقلها إلى العربية د. يوسف حبي (١٩٣٨-٢٠٠٠ م)، وتم نشرها في عام (٢٠٠١ م) عن (دار ثاراس للطباعة والنشر، اربيل، ١٦٦ صفحة). وقد اختار المؤلف منه «ما يخص مدينة الموصل وحياتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية». ويختتم الكتاب بالقسم الثالث (ص ١٥١-١٧٤) حول «الموصل عام (١٩٢٤ م)»، وهو ختام الحديث عن المدينة القديمة، حيث يربط بين الماضي السحيق والماضي القريب بأسلوب لا يخلو من النفس العاطفي. وسنعرض في هذا المبحث للكتاب بحكم أهميته التاريخية وطبيعته الموسوعية.

يُلقي هذا (الكتاب الموسوع) الضوء بطريقة علمية متسلسلة على أنماط الحياة التعددية التي تميزت بها الموصل على مر العصور المتعاقبة، وقد أدهشت هذه التعددية الرحّالة الذين زاروها وأقاموا فيها في فترات عدة. عاش المسيحيون مع المسلمين، وكانت العلاقة متألّفة بين طوائف الجماعتين في كثير من الأحيان، وقد أشار الرحالة نيبور إلى هذا التفاؤل بعد زيارته الولاية في عام (١٧٦٦ م)، وكتب في يومياته: «حالة النصارى في الموصل أحسن بكثير من حالة النصارى في بقية بلدان الإمبراطورية العثمانية فهم يعيشون سعداء على وئام تام مع المسلمين، ولهم الحق في أن يلبسوا كما يلبس المسلمون، وكثير منهم يعملون في خدمة الباشا». بدوره، شهد الميجر سون لهذا الوفاق عندما زار البلاد في أواخر القرن التاسع عشر، ورأى أن نصارى الموصل يتمتعون بالحرية، «وهم بمنجاة من الاضطهاد»، و «إنهم يردّون هذه المزية والحال المستحبة إلى أنّ المسلمين والنصارى عرب في الإحساس واللغة، وفوق كل شيء هم مرتبطون برابطة التساكن في المدينة، وهي رابطة قوية في الغالب وملح تراص في مدن الشرق المنعزلة».

زار المبشر الإنكليزي ويكرام هذه المنطقة في مطلع القرن العشرين، ووضع عنها كتاباً عنوانه «مهد البشرية»، ولهذا العنوان أكثر من دلالة، «فإن الأجناس التي تقطن هذه الديار واللغات التي تتكلمها والتقاويم الشهرية التي تستخدمها تأخذ المرء بعيداً عن العصور الأولى لنشوء الحضارات إلى مراحل في تاريخ العالم تبدو الآن سحيقة في القدم». جمعت الموصل بين العرب والكرد المسلمين، وضمت طوائف مسيحية عديدة، كما أنها حوت «بقايا السبي

البابلي المتمثل بالفرس واليهود الناطقين بالأرامية، والأزديين»، و «الشبك» كما نجد في الموصل عوائل من «المندائيين أو ما يسمون بالنصارى أتباع يوحنا المعمدان»، وهم طائفة من محترفي صياغة المعادن الثمينة.

أثارت المدينة مشاعر عدة في نفوس من زارها من الرحالة، وتعددت الآراء في وصفها، فمنهم من وصفها بـ «مدينة الطين» و«مرتج المرض والرعب»، ومنهم من شبهها بمدن جنوب إيطاليا. جمعت المدينة القديمة بين الماضي والحاضر كما تشهد بعض المواقع الأثرية، مثل جامع النبي يونس (ع) المبني فوق موقع قصر أسرحدون، والجامع في «الأصل كنيسة نسطورية قديمة، وفي الحقيقة كان كاتدرائية للنساطرة عندما كان مركزهم الموصل، وشاغل الضريح ليس النبي يونس (ع) بل البطريرك النسطوري يوحنا الأعرج»، وقد علق ويكرام على هذا التحول، وقال إن سمعة البطريرك البارزة كانت سبباً «في تحويله بعد الممات إلى نبيّ يقده اليهود والنصارى والمسلمون»^(٣).

● عرض المحتويات:

- المقدمة:

جذبت الموصل لموقعها الجغرافي ومركزها التجاري ومكانتها الثقافية الكثير من الرحالة العرب والأجانب ابتداءً من زينفون الذي وصلها في تشرين الأول سنة (٤٠٩هـ). ومروراً بأبن جبير الذي زارها سنة ٥٨٠هـ - ١١٨٤م. وابن بطوطة. وفي العصور الوسطى قصدها قسم من الرحالة الأجانب بدءاً من بنيامين التطيلي الذي قدم إليها عام (١١٧٣م)، وماركو بولو عام (١٢٧٢م)، وريكالدو بنيني عام (١٢٩٠م).

حاول المؤلف أن يدرس أحوال مدينة الموصل خلال فترة الاحتلال العثماني (١٥٣٤-١٩١٨م). وقد زارها عشرات الرحالة بدءاً من راوولف الهولندي الذي قصدها عام (١٥٥٦م) وانتهاءً بالميجر سون الذي زارها سنة (١٩٠٩م) والمسّ بيل والليدي درور، فتركوا لنا في مذكراتهم ومشاهداتهم الكثير من الانطباعات العامة والشخصية تخبرنا عن أحوال الموصل ورقبها. لذا أرتأى المؤلف في دراسته هذه أن يقتصر على هذه الفترة فبين من خلال هذه المدونات في المذكرات أحوال المدينة الإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية خلال هذه الحقبة من تاريخ الموصل العريق.

وهو إذ يورد هذا في دراسته هذه. إنما يوثق ما وصل إلينا من المذكرات المترجمة. أو غير المترجمة، والتي تمكن من دراستها، وقد فاتنا الكثير من مذكرات الرحالة التي لم نحظّ بها، ولكانت تسد فراغاً كبيراً في الدراسة.

واخيراً أهمل المؤلف كثيراً من القضايا التي اعتبرها من باب الإطالة والإسهاب كالكلام عن الفتن والاضطرابات الداخلية، أو الحوادث الأرضية والطبيعية، (أو وصف الجوامع والمساجد والكنائس وغيرها) واقتصر مع التركيز المكثف على النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

أولاً: نظام الحكم والإدارة

قسم العثمانيون العراق إلى ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة، وعلى رأس كل ولاية من هذه الولايات وإل يجري تعيينه وعزله من قبل السلطان. فيقول الاب دومنيك لانزا الذي أقام في المدينة للمدة (١٢/٣١/١٧٥٤ - ١٧٦٤ / ٣ / ٢٥ / ١٧٦١م؛ ثم ١٧٦٤ / ٣ / ٢٥ / ١٧٦١م).



٢٣/٥/١٧٧٠م): «... إن الباب العالي هو الذي يرسل أو يعين باشا الموصل، ولكنه كثيراً ما كان يضطر حذراً من إغاضة باشا بغداد إلى عزل أو نصب من يطلب هذا الباشا إقصاءه أو توليته».

كان السوالي يعتبر بمثابة نائب السلطان لأنه كان يتمتع بسلطة مطلقة فله قيادة القوات المسلحة وله فرض الضرائب وله تطبيق الأنظمة والقوانين وإقامة العدالة. وعلى عاتقه تقع إشاعة النظام واستتباب الأمن. وعلى كاهله يرتكز عبء تنفيذ الأشغال العامة وإدارة الأعمال الحكومية. ويرتبط بسلطته مرؤوسوه هكذا نرى بهذا التعداد للمهام أهمية سلطاته وخطورة الدور الذي اسند إليه القيام به رغم أن ولايته كانت صغيرة الرقعة. يقول الرحالة اوليفييه (١٧٩١م): «مساحة هذه الباشوية قليلة جداً، لا تمتد في الجزيرة إلى ابعد من اسكي موصلي وكسيك كوبري، لكنها تمتد في الجنوب إلى تكريت، وفي شرقي دجلة إلى الزاب الكبير وإلى جبال كردستان الأولى...».

ويؤكد لنا ذلك الرحالة نيبور (١٧٦٦م) أيضاً بقوله: «إن ولاية الموصل صغيرة تمتد على جانب دجلة الشرقي بمسيرة تسع ساعات جنوباً حتى نهر الزاب الكبير، وبمسيرة ثماني ساعات باتجاه الشمال، وهذه المنطقة محتشدة بالسكان. أما الجانب الغربي من نهر دجلة فإنه خال من السكان ويكاد هذا القسم من ولاية الموصل يعد متمماً للبادية... ويقدر عدد القرى الواقعة في ولاية الموصل بنحو ثلاثمائة قرية...» وإذا ما كان السوالي شهماً غيوراً متوقداً الحماسة شاعراً بمسؤولياته بارعاً في تصريف الشؤون

كان لإقليمه أن يعيش في سلام ووثام واطمئنان، وإذا كان على العكس من ذلك شخصاً جشعاً طماعاً متعصباً أو بالأحرى إذا كان خائراً العزيمة متردداً متحرجاً ضعيفاً، فإن السكان حينئذ يقعون تحت نير التصرفات الكيفية والأعمال التعسفية.

يقول الرحالة دبليو اي ويكرام (١٨٩٨م) في معرض ما أسلفنا به: «إن السوالي الذي يحكم مدينة الفساد والفوضى هذه، ربما يكون انساناً طيباً تؤهله طبيته ونزاهته لعمل لا يفلح في إحداث أي تبديل حقيقي، فيثبط همة أقوى الأشخاص وتقتل فيه بقية من الحماسة والوهم...».

ولسوء الحظ كان الولاة الأخيار من الكائنات النادرة، فقد كان العراق في هذه الحقبة يتمتع بسمعة سيئة لا يحسد عليها لدى الباب العالي في الاستانة فهو في نظره منطقة نائية فقيرة موبوءة وهو مسرح للقلق والاضطرابات المتواصلة. وهذا ما حدث في أواخر الدولة العثمانية بالنسبة لولاية الموصل، ولكن برزت هناك فترة ذهبية يتكلم عنها الرحالة بكل إسهاب إلا وهي فترة حكم الأسرة الجليلية^(٤) التي استمرت للمدة (١٧٢٦ - ١٨٣٤م).

فأوليفييه مثلاً يقول: «... ليست الموصل مدينة بكل هذه النعم لحكمة الباشا وحدها، بل هي مدينة للثقة التي نالها هذا الباشا بتأييده كل سنة وبأن له رجلاً من اقرب أقربائه سيخلفه منذ أتت أسرة عبد الجليل كثيرة العدد والثراء والموصلية الأصل إلى حكم هذه الولاية، رأى المولى الأعظم مضطراً نوعاً ما إلى قبول مطالب الشعب كل سنة وإلى إرسال فرمان التأييد وكيف يرفض هذا الطلب حينما تنصب الضرائب بانتظام في خزانة الدولة

وأوامر الباب العالي تنفذ بسرعة، وكيف يتمتع عند وفاة الباشا من نصب خلفه الذي أجمعت الأعيان على الإشارة إليه، عندما يكون المرشح أيضاً عند الوسائط التي تروج التماسه أكثر من غيره...».

ولما كانت الحال على هذه الشاكلة فإن هؤلاء الولاة كانوا يجدون أنفسهم مرغمين على الفوز برضا ولي نعمتهم وسيدهم السلطان عن طريق شراء الخطوة في أعين حاشيته بأفدح الإثمان. وكانوا يلجأون إلى نفس الأساليب إذا شكوا محكومهم من مظالمهم بتوجيه استغاثات إلى الباب العالي طالبين عزل المتطرسين الغاشمين عن مناصبهم.

فيقول أوليفيه في مذكراته عن هذا الوضع: «..لما كان الباشا قادراً على حفظ سلطته بنفوذه ونفوذ أسرته لم يكن يحتاج إلى حراس عديدين، وبما انه قد اشترى باشويته بأمواله الخاصة وبما انه واثق من استيفاء ما كان قد أعطاه شيئاً فشيئاً لم يلجأ إلى إرهاب الشعب بالضرائب كما يفعل أمثاله الذين استقرضوا بفوائد عظيمة وهم مضطرون إلى تسديد الدين».

وعلاوة على ذلك فقد كان على الوالي قبل أن يباشر وظيفته أن يتعهد بدفع مبلغ معين لخزينة السلطان في كل يوم، ذلك المبلغ الذي كان يمثل ضرائب ولايته. فإذا أخل بتنفيذه شروط هذا العقد فانه يظل مواجهاً خطر العزل والتسكع مذموماً مدحوراً. ولكنه من الجهة الأخرى إذا تعجل في تنفيذ بنود العقد أكثر مما يجب فإن المقامات العليا لدى الباب العالي لا تتردد في لفت نظره وقرص أذنه إلى أن خزينته كما هو ظاهر، تنعم في بحبوحه وسراوة حال فتعرض عليه هذه المقامات

مبالغ إضافية جديدة يجب أن يؤديها لهذا الباب وهكذا يرتفع رقم الابتزاز.

فكانت البراعة الفائقة إذن في أن يترث الوالي في تسديد المبالغ المفروضة عليه ما وسعته إمكانيات التريث. وان يشترى في الوقت نفسه ضمائر وذمم أفراد حاشية السلطان. وكان هذا كله يكلف ثمناً فاحشاً ولما كان الموظفون لا يتقاضون رواتبهم في أوقاتهم المعينة وبصورة منتظمة فإن كل واحد من هؤلاء كان يبذل كل ما في وسعه من جهود لابتزاز اكبر المبالغ الممكنة من دافعي الضرائب وممن شملتهم الجباية. وفي عين الوقت إرسال اقل مبلغ ممكن من النقود إلى خزانة الولاية.

وبعد انتهاء فترة الحكم الجليلي، تلك الفترة الشعبية التي تمتعت بها أسرة الجليليين في حكم الموصل إذ كان من مصلحة أهالي المدينة أن يكون واحداً منهم هو الوالي بخلاف الباشا الأجنبي المكروه من قبلهم.

هكذا كان الولاة الأتراك همهم السلب والنهب والاعتصاب بأي ثمن من الأثمان لا تهمهم مصلحة رعاياهم بشيء إلا هم بطونهم وجيوبهم فتفاقمت الأمور وازدادت الفتن والاضطرابات فاختل حبل الأمن وازدادت الشكاوى مما حمل الباب العالي أن يرسل بين الحين والآخر مفتشاً له صلاحيات واسعة على عدة ولايات ومهمته مراقبة الموظفين ومن ضمنهم الولاة ووضع حد لسوء تصرفاتهم. وكدليل واحد لقولنا هذا نورد الحالة عام (١٨٩٢م) لدى تعيين من يدعي عمر باشا والياً على أقاليم الموصل وبغداد والبصرة الثلاثية إذ اظهر بادئ بدء القنصل الفرنسي سيوفي (١٨٢٩-١٩٠١م) بعض التشاؤم يوم علم بالخبر فيكتب لنا يقول:-



«... إن هذه المهمة صعبة شاقة بقدر ما هي مؤلمة، نظراً لأن المظالم والتعسفات قد بلغت من الكثرة والتفاقم منذ أعوام في كافة فروع الإدارة المدنية منها والعسكرية بحيث إننا لم نجد له أي فرع من الفروع ناجياً من الإصابة ببلاياها...». ولكن يعود القنصل سيوفي وقد تملكته الدهشة لدى رؤيته تصرفات عمر باشا فيفضي إلينا بعجبه قائلاً: «... والآن قد أبصرته منهنمكاً في أعماله أستطيع أن أدلي بشهادة ناضجة منصفة عنه فأقول إن به مزاياه كما له عيونه. ولكن قلما توجد مزاياه لدى الموظفين الأتراك فهو مثال على الاستقامة. وان عدالته في اغلب أعماله تساوي صلابته ونشاطه».

بعد كل هذا الشرح المسهب عن الوالي الحاكم المطلق في ولايته لابد من التطرق إلى أن الوالي لم يكن وحده يقوم بإدارة شؤون الولاية إنما كان يساعده «المتسلم» وهو نائبه واقرب الناس إليه وولي عهده، يقوم بتسليم مهام إدارة الولاية عند مغادرة واليها لأي سبب من الأسباب، وتعيينه بهذا المنصب يأتي من الوالي نفسه دون الرجوع إلى سلطة أعلى.

ولما كان «المتسلم» عادة ولي عهد الوالي ونائبه، فقد كان يحظى لديه- في حال حضوره أيضاً- بأهمية خاصة وقد يدعى حينذاك بقائمقامه. وكذلك كان يساعده «الكتخدا» الذي كان بمثابة الوزير للوالي ومعاونيه ومدير مكتبه الخاص لمختلف الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية.

علاوة على ذلك كان للولاية جهاز حكومي يتبع الوالي مباشرة ويضم عدداً من الكتاب والمترجمين ويختص بتحرير كتب الوالي ورسائله باللغات المتداولة وكان يسمى هذا الجهاز «ديوان الإنشاء».

كذلك الموظفون المليون وهم مسؤولون عن جمع الضرائب وإرسالها إلى الاستانة عن طريق «الدفتردار» ومن المناصب المالية المشهورة «الخنذار» وهو الأمين الموكل بصندوق المال والإشراف على أمور شتى منها حفظ سندات ديوان الأصناف وتسجيل الفرمانات والضرائب وتثبيت مقدار ما استحصل منها وغيرها من الأمور المالية.

أما القوات المسلحة فكانت تتكون من الجنود الإقطاعيين والجيش الثابت (الينكجيرية) والجند الخاص أو المرتزقة، فالجنود الإقطاعيون وهم الفرسان الذين حازوا على إقطاعيات في أراضي الموصل. وكان من واجبهم تقديم السباهية والأتباع، وأن يحافظ على مستوى تدريبهم العسكري طالما كانت وراثتهم للإقطاع نفسه متوقفة على مقدار ما يمكن أن يقدمه للدولة في الحرب.

أما نيبور فيقول: «... والى جانب هذه القوات فإن في الموصل مائة وخمسين اسباهياً ولهم امتيازاتهم الخاصة من السلطان، وأولادهم يكونون اسباهية أيضاً. وبما إن هذه المدينة ليست ثغراً لذا فإنه ليس فيها ثكنة (قشلاق) أي انه ليس في الموصل مقر لفوج من الينكجيرية. إلا أن في الموصل عدداً غير قليل من ضباط الينكجيرية مهمتهم تجنيد المتطوعين من أهالي البلدة إذا اقتضت الحاجة وعندها يتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها الينكجيرية...». أما الجند الخاص فكانت الدولة العثمانية قد أباحت للوالي أن يدخل إلى خدمته عدداً من الأتباع من مختلف الأنواع وفقاً لإمكاناته وقد بلغ مجموعهم في أواخر القرن الثامن عشر زهاء المائتي رجل كما أشار إلى ذلك اوليفييه. ومن هؤلاء كان هناك مائة رجل بعنوان

ثانياً: الحياة الاجتماعية

١- إحصاء السكان:

يقول المؤلف ليس من السهل تقدير عدد سكان ولاية الموصل خلال الفترة التي ندرسها، فاعلم الظن إن هذا العدد لم يكن ثابتاً بأية حال، لكن من الممكن أن نفترض، إن زيادة كبيرة قد طرأت على سكان الموصل خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقد أشاد الأب لانزا بضخامة عدد سكانها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقال: «... ولقد حدثني المسنون من أهل البلدة مراراً... إن أهلها كانوا اقل عدداً من الآن بنحو الثلث... لجأ إليها عدد كبير من العرب والأكراد والأتراك ومن نصارى القرى المجاورة... فاجمعنا على إن عددهم يتجاوز الثلاثمائة الف نسمة، إلا انه لم يكن من الممكن إحصاؤهم بالضبط...».

على إن هناك اسباباً قوية تدفعنا إلى الشك في صحة هذه الأرقام الكبيرة إذ أن جميع تقديرات أعداد السكان في القرن التالي (التاسع عشر) لم يكن تتجاوز نصف العدد الأخير. وكان الرحالة سيستيني قد ذكر في مذكراته سنة (١٧٨١م) ما نصه: «.. وعلى العكس من ذلك فإنني اعلم أن الموصل في عام (١٧٧٩م) كانت تعد (٤٠٠٠٠) من السكان...».

وعام (١٨١٧م) زار الرحالة وليم هود الموصل وتكلم عن سكانها فقال: «.. يقال إنها كانت تضم بين أسوارها (٢٠٠٠٠) منزل، وقد دمر منها الثلث، وليس مسكون منها الآن إلا النصف الباقي. فإذا حسبنا السكان بنسبة ستة أشخاص أو سبعة لكل منزل مسكون يمكننا القول إن عدد سكانها

«ايح اغاسي» وتعني بالعربية آغا الداخل المختص بشؤون السراي، وهم في خدمة الباشا نفسه.

ويصف لنا نيبور أكثر موظفي القصر، فمن راجع رحلته يلاحظ الكلام عن «الايح كيلارجي» وهو الموكل بحفظ المربيات وتحت أمرته أكثر من كيلارجي، و«الابريقدار» وهو الذي يجيء للباشا بالماء ليغتسل، و«حرم كهيه سي» وهو رئيس طباحي القصر وغيرهم.

كما يتحدث عن التفنكجية فيقول إن عددهم بالموصل يزيد عن الأربعمئة فرد يخضعون لرئيسهم خضوعاً تاماً بينهم عدم من النصارى.

وفي حالة إعلان النفي العام يمكن للوالي ان يجمع عسكرياً خاصاً يعرف «بالسردنكجتي» من المسلمين والنصارى على حد سواء على حد قول نيبور.

أما القاضي وهو ارفع منصب شرعي في الولاية ورأس النظام القضائي فيها. وقد وجد في الموصل منذ الفتح العثماني قاضيان يتبع كل منهما فقه المذهبين المعروفين الحنفي والشافعي.

والمفتي هو بالدرجة الثانية من الجهاز القضائي للولاية وكان للموصل ايضاً مفتيان أولهما حنفي على مذهب الدولة الرسمي والآخر شافعي ويقوم كل منهما بمساعدة قاضي مذهبه.

ونقيب الأشراف، ووظيفته العناية بأمور المنحدرين من سلالة الرسول(ص) وضبط أنسابهم وتدقيقها ولم يكن لهذه المؤسسة الشرعية أي دور مؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية لولاية الموصل خلال هذا العهد.



الحالي يربو على ٤٠ الفاً أو ٤٥ الف نسمة». أما جيمس بكنغهام (١٨١٦م) فيقول: «... يظن أهل الموصل أن عددهم يتجاوز مائة الف نسمة لكنني بعد إحصاء غير دقيق قمت به ومقارنته بأرقام مختلفة أجريتها اعتقد بأن عدد السكان اقل من نصف ذلك الرقم...».

ويستفاد مما أورده جرانث سنة (١٨٤٠م) أن سكان الموصل بلغ ٣٠٠٠٠ الف نسمة وهم حسب تقدير بادجر عام (١٨٤٩م) يتكونون من ٣٣٥٠ عائلة أي إن عددهم كان قريباً مما أورده جرانث.

إلا أن اوليفيه الذي زار الموصل عام (١٧٩١م) يقدر عدد سكان الموصل بـ (٦٣٠٠٠-٦٥٠٠٠) نسمة.

يقول يوم في مذكراته: «... ولم استطع أن أقف على عدد نفوس الموصل سنة (١٨٨٩م)، إن كل المحاولات الرامية إلى إحصاء النفوس تبوء بالفشل لان الشرقي يربط بينها وبين جباية الضرائب وهو لا يجيب على الأسئلة التي توجه إليه في هذا الصدد إلا على مقتضى مصلحته...».

وامضى مستر شامير يومين يتبصر في الأمر فتوصل إلى أن عدد السكان في الموصل في شباط ١٨٨٩م يبلغ ٦٣ الف نسمة؛ ويقول ساخو: إن السكان يقدرون بـ ٤٢ الف نسمة، لكنه يعتقد أنهم أكثر من ذلك العدد.

أما مستر سون (١٩٠٩م) فيخبرنا عن الموصل: «... الموصل أهلة بالسكان، تبلغ عدتهم ٩٠ الف نسمة على تعداد أخير موثوق به».

٢- طوائف السكان:

تميزت الموصل، عبر حقب التاريخ، بتعداد العناصر البشرية التي سكنتها. وقد عاشت هذه العناصر ازماناً طويلة، متجاورة، مشتركة المصالح، وعانت من الظروف السياسية والحضارية اوضاعاً متشابهة.

ومن ناحية أخرى فقد ساعد نظام الملل العثماني الذي أباح لكل طائفة دينية أن تستقل بشؤونها الطائفية والاجتماعية فتكون لدينا مجتمع موحداً أصبحت من المتعذر دراسته على أساس قومي أو ديني.

يقول بكنغهام: «... يؤلف المسلمون القسم الرئيس من السكان في المدينة، وهم من نسب متساوية من العرب والأترك والأكراد...»، إلا انه بالحقيقة ليس من المستطاع تحديد نسبة كل قومية إلى الأخرى. خاصة وان اغلب الأوربيين لم يكونوا ليميزوا بين هذه القوميات تمييزاً بيناً، ويرى بعض القناصل الفرنسيين المعاصرين إن أكثرية السكان هم من العرب سواء كانوا متحضرين أم بدواً، أما الأكراد فهم أقلية ذات شأن.

أما نيبور فيذكر في كتاب رحلته: «... وسكان الموصل المسلمون كلهم من السنة والقسم الأكبر منهم على المذهب الحنفي أما البقية فهم شوافع ولكل من المذهبيين مفتي يتبع مفتي القسطنطينية...».

ولم تشهد الموصل خلافاً عقائدياً بين إتباع المذهبين الإسلاميين فيها أو بين المسلمين عموماً وأتباع الديانات الأخرى في المدينة. وقد لاحظ بعض الرحالة أن المشاكل الدينية لم يكن لها اثر على علاقات الطوائف الدينية ببعض لغلبة العصبية المحلية على الجميع وانصهارهم في بوتقة الحياة الاجتماعية المشتركة. ويؤكد بدج

(١٨٨٩م) ذلك بقوله: «... وكأنت العربية هي اللغة الشائعة الذائعة...»

وقد لاحظ الميجر سون أن أفراد هذه الطوائف يفسرون تألفهم مع بعضهم بأنهم على اختلاف أديانهم، عرب في الإحساس واللغة ويرتبطون برابطة السكنى بالمدينة فيقول: «... ومن بين جميع مدن سوريا وبلاد ما بين النهرين، يتمتع النصارى فيها بحرية وهم بمنجاة من الاضطهاد، وعلى الوجه الذي يتمتع بنو جلدتهم الذين اضطروا إلى السكن مع المسلمين، جنباً إلى جنب، إنهم يردون هذه المزية، والحال المستحبة إلى أن المسلمين والنصارى عرب في الإحساس واللغة، وفوق كل شيء هم مرتبطون برابطة التساكن في المدينة، وهي رابطة قوية في الغالب وملح تراص في مدن الشرق المنعزلة...».

وقد كان توالي آل الجليلي مقاليد السلطة السياسية في الموصل، لأكثر من قرن من الزمن، بمثابة تجسيد حقيقي لهذه الروح المحلية الواضحة، فهم بتفهمهم الكامل لظروف الطوائف المختلطة وإتباعهم سياسة محايدة متوازنة إزاءها قد دعموا سلطتهم بحصولهم على ولاء المدينة بأسرها بدلاً من ولاء طائفة دينية معينة.

يقول نيبور: «... وحالة النصارى في الموصل أحسن بكثير من حالة النصارى في بقية بلدان الإمبراطورية العثمانية يعيشون سعداء وعلى وئام تام مع المسلمين، ولهم الحق في أن يلبسوا كما يلبس المسلمون وكثير منهم يعملون في خدمة الباشا حتى إن حرم كهياسي (أي رئيس طباحي الباشا) نصراني، كان أبوه يشغل هذه الوظيفة لمدة طويلة عند والد الباشا...» .

وفي حصار نادر شاه للموصل عام (١٧٤٣م) أظهر الموصليون مسلمين ومسيحيين مدى تعاونهم وصمودهم سوية بوجه العدو فيقول نيبور: «... وقد كان النصارى يسهمون في هذه العملية مساهمة كبيرة بحيث أن المسلمين يعترفون للنصارى بالفضل لثبات المدينة بوجه العدو كما أظهروا في مواقف مختلفة شجاعة فائقة...».

يقول نيبور: «... وللنصارى في الموصل نحو من كنائس عشر، ولكن معظمها صغيرة جداً، وقد سمح لهم الباشا ببناء عدد جديد آخر وترميم القسم الباقي وتجديده، ذلك لأنهم اشتركوا في الدفاع ببسالة عن الموصل أثناء حصارها الأخير عام (١٧٤٣م) وقد بنى النساطرة لهم كنيسة جديدة وكذلك فعل اليعاقبة وهاتان الكنيستان جميلتان وخاصة كنيسة النساطرة التي ليس لها مثيل في جميع بلدان الشرق...».

٣- المرأة الموصلية:

المرأة الموصلية كانت تساعد الرجل في سعيه الدائب نحو توفير أسباب المعيشة لأسرتهم، وإذا ليس بين أيدينا شهادات وافية وكافية من الرحالة عن أحوال المرأة إلا بعض النصف التي وان لا تفني بالغرض إنما نكتفي بإيرادها هنا مع الرجوع إلى بعض المصادر الأخرى.

يقول وليم هود: «... إن السكان في هذه المدينة أقل تحفظاً من غيرها من المدن ولا تحتجب النساء بصراحة كما هو الشأن في بغداد». وجاكسون (١٧٩٧م) يقول بذات الموضوع: «... والروح المحافظة هنا ليست بمثل الشدة التي تتميز بها المدن الشرقية ذلك لأن النساء من جميع الأصناف لسن محجبات وهن أشبه بنساء البلدان الأوربية...».



من هاتين الملاحظتين نفهم إن حياة نساء الأسر الارستقراطية في المدينة تختلف عن حياة غيرهن من عامة نساء الشعب، كما نفهم انه كان للنساء بعض من الحقوق المشروعة فبرز منهن من أنشأ المدارس كرابعة خاتون بنت إسماعيل باشا الجليلي إذ أنشأت جامعاً ومدرسة لتحفيظ القرآن نسبا إليها. وشيدت عائشة خاتون أم محمود باشا الجليلي جامعاً وأوقفت عليه الأوقاف وقامت فتحية وعائشة خاتون الجليلتان ببناء مسجد ومدرسة أيضاً عام (١٧٨٠م) وغيرهن كثيرات.

٤- الأزياء:

يقول جمس بكنغهام: «... ويلبس الصغار من الأولاد غالباً قرطاً ذهبياً في إحدى الأذنين، بينما تلبس الفتيات حلية أشبه بالزر مرصعة بأحجار صغيرة من الفيروز معلقة بثقب في الأنف ويرتدي الرجال اللباس التركي ما خلا العمائم والطرابيش العالية مثل أعالي سوريا بدلاً من القاووق التركي، والسراويل المصنوعة من نسيج صوفي جميل عوضاً عن الثياب القطنية...». أما عن ملابس النساء فيقول: «... وتلبس النساء رداء واقياً أزرق اللون أشبه بما هو مألوف في مصر وسوريا ويستعملن حجاباً من نسيج شعر الخيل الأسود يغطي الوجه كله وبذلك يظهرن بمظهر لا يثير الاهتمام غالباً...».

أما بادجر (١٨٤٩م) فيصف لنا أزياء الموصل على الوجه التالي: «... يختلف لباس الذكور في الموصل قليلاً عن سائر مدن الشرق، وللإناث نوع خاص من غطاء يتكون من برنس مربع محشو في قمته وسادة مستديرة سمكها انجان تحتها صحيفة مذهبة توضع على الرأس والرقبة مع عدة أوشحة فتشكل نوعاً

من العمامة وهي للنساء الشبابات مرصعة بالجواهر وسائر الأحجار الكريمة ولهن عصائب ذات زوايا ذهبية وقلائد مصنوعة ببراعة وأقراط وخلاخل وأساور».

ثالثاً: الحياة الثقافية

اشتهرت الموصل منذ القديم بأنها مدينة العلوم والفنون والآداب وخاصة في العلوم الرياضية والفلكية فقد فاقت غيرها من البلدان العربية، فكان الطلاب والعلماء يقصدونها من جميع الأطراف لغاية الدرس والارتشاف من ينابيعها العلمية الزاهرة إذ كانت تعج مدارسها بالعلماء والأطباء والفلكيين والأدباء المشهورين. وقد شهدت الموصل منذ مطلع القرن الثامن عشر بوادر حركة ثقافية ذات طابع أدبي وكان لظهور الجليليين على المسرح السياسي بداية حقيقية لعهد الرعاية الرسمية للنشاط الثقافي العربي بعد أن ظل هذا النشاط محصوراً في أطار ما يدرس في المساجد من تجويد القرآن وتلقين الحديث.

وقد ارتبطت الثقافة بالمستوى الاجتماعي غالباً، فكانت اغلب الأسر التي ساهمت في الحركة الثقافية تنتمي إلى أصول ارستقراطية شهيرة مثل آل العمري، وآل الفخري، وآل الغلامي، وآل ياسين أفندي المفتي، كما شجعت المنح الكثيرة والرعاية الخاصة التي كان يقدمها الجليليين عدداً من المثقفين الموصليين على ممارسة الكتابة والتأليف فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى نمو الحركة العلمية نمواً ملحوظاً.

ففي العلوم القرآنية برز أمين العمري (ت ١٧٨٨م) فكتب كتابين هامين أولهما: «تيجان التبيان في مشكلات القرآن» والآخر: «حدائق الزهر والريحان في البيان عن بلاغات القرآن».

وحسن باشا ابن الحاج حسين باشا الجليلي عام (١٧٨٣م) قبل توليه الحكم ونهج فيه على أسلوب المعجم المعروف (بترتيب زيبا) وسماه باسمه (ترتيب حسن).

وفي الفقه اشتهر الشيخ عبد الله الربتكي (ت ١٧٤٦م) ومصطفى أفندي الضرير (ت ١٧٧٤م).

أما في حقل التأليف اللغوي فقد شهدت الموصل في هذا العهد، عهداً من المؤلفين المتخصصين، وكان أبرزهم الشيخ خليل بن علي البصري (ت ١٧٦٢) فنظم أرجوزة في أحوال حروف الجر زاد عدد أبياتها على الثلاثمائة بيت. ونظم صالح أفندي السعدي منظومة في النحو وأخرى في الصرف ثم شرح الأخيرة.

ونشطت حركة التدوين التاريخي- في هذه الفترة- نشاطاً سريعاً شاملاً، فظهر في هذا الحقل من المعرفة عدد كبير من المؤرخين المثقفين أشهرهم أمين العمري مؤلف كتاب «منهل الأولياء» وياسين العمري مؤلف كتاب «منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدياء» وغيرهما من المؤرخين.

وشارك الشعراء في هذه الحركة فقد نظم كثير منهم القصائد وأراجيز طويلة في وصف بعض الحوادث الهامة في عهدهم، وفي خزائن الكتب الموصلية عدد كبير من تلك القصائد والأراجيز لعل من أهمها ما سجل حوادث حصار نادر شاه للموصل عام (١٧٤٣م) مثل أرجوزتي السيد خليل البصري، وأرجوزة حسن عبد الباقي وأرجوزة السيد عبد الله الفخري وأرجوزة يونس الموصل وغيرهم.

على إن اهتمام الموصليين في هذا العهد لم يقتصر على التأليف في العلوم الأدبية بل تعداها إلى علوم طبيعية بحتة أهمها الطب والفلك

والرياضيات. ففي الطب اتجه الموصليون إلى الترجمة عن المؤلفات اليونانية «الأوروبية» مباشرة، فترجم محمد الجلي المتوفى عام (١٨٤٦م) كتاباً قيمة من اللغة اللاتينية منها «الطب الجديد» لبراكلوسوس و«صناعة الطب الكيمائي» تاليف فروليوس. كما ألف الكتب العديدة في الطب منها كتابه الكبير: (الطب الكبير) و(مفردات الطب الكبير) وغيرهما.

ولفتت الظواهر الفلكية والطبيعية انتباه بعض المثقفين، فكتب محمد العبدلي كتاباً في الاسطرلاب اسماه «تذكرة أولي الألباب في استيفاء العمل والاسطرلاب»؛ ثم كتب رسالته في «الثلج والجمد والبرد» وألف الأديب عبد الله الفخري (ت ١٧٨٤م) مجموعة من الكتب في علم الفلك منها كتابه «تسريح الإدراك في شرح تشريح الأفلاك» وكتاب «سوانح القريحة في شرح الصحيفة». وفي علم الحساب ألف أمين العمري رسالة سماها «ذريعة الطلاب الى معرفة الحساب» كما ألف رسالة أخرى في نفس الموضوع.

يقول الرحالة أبو طالب خان (١٨٠٣م) كشهادة عن منزلة الموصل الثقافية في مذكراته: «... وجميع موظفي الدولة واعيان السكان لما رأوا العناية والرعاية اللتين لقيتهما من محمد باشا هرعوا إلي يقدمون لي احترامهم، وكان هؤلاء اناساً مثقفين خاصة وذوي أخلاق محبوبة وتفكير واسع. ومنذ مغادرتي باريس لم الق رجالاً ذوي أذهان نيرة مثلهم، ووزراء السلطان لو كانوا يملكون عشر براعتهم فقط ما خشيت على ما يستقبله الباب العالي من مقادير...».

غير انه في عام (١٨٨٢م)، قنصل آخر يكتب لنا وصفاً موجزاً عن الثقافة بالموصل فيقول: «...»

في عام (١٨٨٢م) كان للرهبان الفرنسيين عدة منشآت في الموصل، فهناك مدرسة الاكليريكية للاكليروس الكلدان ويبلغ عدد طلابها ٢٩ طالباً. وهناك مدرسة للطلاب البرانيين ويبلغ عدد طلابها ١٤٠ طالباً، ١١٠ منهم من الطلاب الكاثوليك و٧ من الطلاب المسلمين. وهناك دار للعجزة ومطبعة عربية...».

ويضيف إلى قوله: «أما بالنسبة للبنات فهناك الأخوات راهبات التقدم اللواتي كن يقمن بإدارة مدرسة داخلية لرعاية البنات اليتيمات وعددهن ١٢ طالبة. كما كن يدرن مدرسة برانية يبلغ طلابها ٢٣٤ طالباً ١٨١ منهم من الكاثوليك و٣٠ منهم من المسلمين...».

وقد اهتم الجليليون بهذه الناحية بشكل خاص فأولوها عنايتهم ورعايتهم. حتى زاد عدد المدارس التي شيدتها الأسرة الجليلية وحدها على مجموع عدد المدارس التي أنشأها محبو العلم في الموصل طيلة فترة حكمهم، وكان اهتمام الجليليين بهذا المرفق الحضاري سابقاً لتوليهم السلطة ذاتها. ففي عام (١٧٠٢م): «شيد خليل آغا بن عبد الجليل مدرسة في فناء جامع الاغوات، وكان قد تعاون هو وإخوته إبراهيم آغا وإسماعيل آغا على إنشائه في نفس العام. وفي عام (١٧١٦م) بنى إسماعيل آغا (باشا) ابن عبد الجليل مدرسة في فناء جامع النبي جرجيس لتدريس القراءات والعلوم القرآنية».

وهكذا راح الجليليون رجالاً ونساءً ينشئون المدارس لتدريس العلوم الدينية والفقهيّة. فأنشأت رابعة خاتون عام (١٧٦٦م) داراً لتدريس القرآن وأنشأت فردوس خاتون مدرسة عام (١٨١٦م) وسميت المدرسة الحسنية. وعام (١٨٢٥م) شهد بناء أربع

مؤسسات ثقافية كبيرة شاء القدر أن تكون آخر ما بناه الجليليون في مدينتهم حتى انتهاء حكمهم، وأهم تلك المنشآت المدرسة التي بناها يحيى باشا ودار القرآن التي ألحقها بها وتضم زهاء ٤٠٠ مجلد من نفائس المخطوطات.

وساهمت اسر موصلية أخرى في حركة تشييد المدارس ووقف الكتب ففي عام (١٧٨٦م) انشأ الحاج زكريا التاجر مدرسة وأوقف عليها مائتي مجلد من الكتب. وفي نفس العام قام احمد أفندي ابن بكر ببناء مدرسة والحق بها مكتبة حافلة وغيرهما من المدارس مثل مدرسة جامع التوكندي، ومدرسة الخزندار وغيرها.

أما مناهج الدراسة في هذه المدارس فكانت تقوم على أساس ما عرف بالعلوم النقلية والعقلية وتشمل الأولى علوم القراءات والتفسير والحديث وأصول الفقه والعقائد والكلام واللغة والنحو والبيان، في حين تشمل الأخرى: علوم المنطق والحكمة والفلك والازياج والهندسة والحساب والطب والموسيقى.

وجنباً إلى جنب مع الثقافة الإسلامية كانت هناك الثقافة المسيحية تجد لها من الكنائس والأديرة الكثيرة داخل الموصل وفي أطرافها خير مرتكز لنشاطها المتزايد، وكان المدرسون غالباً من الرهبان والقسس والشمامسة الذين كانوا على درجة جيدة من الثقافة بحكم دراستهم الطويلة ومعرفتهم بأكثر من لغة. وقد رأينا في ما سبق من كلامنا إقبال المسيحيين إلى المدارس وعددهم الكبير بالنسبة للطوائف الأخرى.

وكان لجهود البعثات التبشيرية الفرنسية في نشر الكتلعة في الشرق أثرها في إحداث مد ثقافي بين نصارى المنطقة. وكانت أهم تلك البعثات إرسالية الآباء الدومنيكان التي جاءت الموصل عام (١٧٥٠م)، فقد استطاعت هذه الجماعة

أن تجد لها في الموصل مستقراً ثابتاً يتمتع- في الغالب- بعطف الولاة وكبار موظفي الولاية بما كانوا يقدمونه من خدمات طبية. وكان أول عمل لهؤلاء المبشرين هو فتح مدرسة في المدينة لتدريس العلوم واللغة الفرنسية كان لها دور هام في تخريج طبقة مثقفة من رجال الدين المسيحيين.

ولم يجد بعض المسيحيين الطموحين حرجاً من الدراسة في المدارس الإسلامية وخاصة أولئك الذين لم يجدوا في التعليم الكنسي ما ينشدونه من معرفة متنوعة. وقد ذكر احد النصارى المعاصرين: «... إن النصارى في كل الشرق ما كان لهم مدرسة بالعربي لتعليم ذلك اللسان...» وأشار إلى أن دراسته لعلوم المنطق و«اليساغوجي» كانت في مدارس المسلمين.

رابعاً: الحياة الاقتصادية. (١) الزراعة:

اشتهرت الموصل منذ القديم بالزراعة، فهي تقع وسط منطقة زراعية واسعة شديدة الخصوبة، تمتد ما بين دجلة والزاب الأعلى، وبين هذا النهر والزاب الأسفل، وتضم سهل الموصل الممتد على طرفي نهر دجلة، بين جبل الشيخان وجبل سنجار والمنطقة المحصورة بين الزابين، وهي تعتمد في زراعتها على الأمطار وتزرع اغلب الغلال على مدار السنة لذا فقد اشتهرت الموصل بثرواتها الزراعية.

يقول الأب لانزا: «... وهي أراضي خصبة جداً تفوق التصور، لذلك فغلتها تكفي لا بل تفيض عن حاجة الولاية وربما تكفي لسدّ حاجة الولايات المجاورة لكن بين آن وآخر تغزوها أسراب الجراد بكثرة ولا تترك معها شيئاً من الحنطة وتلتهمها كلها إذا كانت طرية، أما إذا كانت بالغة أو أنها فالضرر اللاحق يكون اخف وقعاً...».

ويضيف إلى قوله: «... إن المواد الغذائية الضرورية في هذه الولاية ارحص قيمة من سائر الولايات عادة وخاصة الخبز والعبث والخوخ والقطن وما أشبه. وهي زهيدة الثمن نظراً إلى الكميات الكثيرة التي ترد إليها من كردستان. أما بقية الأثمار فهي قليلة لأنها ترد إليها من أماكن بعيدة بكميات محدودة هذا ما عدا الشمزي والبطيخ وغيرها من ثمار الأرض التي تتوفر في البلاد...».

ويؤكد فنشنسو (١٦٥٦م) كلام لانزا في حديثه عن المواد الغذائية فيقول: «... لقد استمتعنا كثيراً بأكل البطيخ وخاصة الرقي ولم أشاهد في حياتي نظير الرقي الموصلية فهو كبير الحجم جداً يبلغ قطر بعضه أكثر من ذراع...».

كما لفت أنتاج الموصل الغزير للحبوب انتباه كثير من الرحالة الذين زاروا الموصل، فقد لاحظ بادجر ان أنتاج الولاية الاساس هو الحنطة والشعير، وان إنتاجها على أيامه (أي منتصف القرن التاسع عشر) كان بكميات وفيرة جداً فيقول: «... والإنتاج الزراعي الرئيس هو الحنطة والشعير المتوافران بكثرة إلا أنهما لا يكادان يفيان نفقة حراثتهما، فكل ١٠٠ مثقال حنطة يباع اليوم بـ ٨ فلوس، والشعير بـ ٥ فلوس...».

وكان تصدير الحبوب إلى المنطقة الجبلية المجاورة، وإلى العراق الجنوبي وبخاصة ولاية بغداد من الأمور الجارية على الدوام، حتى إن انقطاع الحصاد التام من الولاية المذكورة رغم مساحتها الواسعة على ما لاحظ المستر جروفز سنة (١٨٣١م) - لا تترتب عليه مصاعب كبيرة «لأنه كان بالإمكان ورود الحبوب بسهولة من الموصل...».

وإلى جانب إنتاج الحبوب، كانت ولاية الموصل



تنتج القطن الذي يستخدم في صناعات النسيج الكثيرة التي اشتهرت بها المنطقة منذ عهود قديمة. وكان يزرع عادة في القرى التي تتوفر فيها مصادر دائمة للمياه، إلا أن إنتاجه لم يكن يكفي حاجة السوق المحلية، فكان التجار يستوردونه أيضاً من المناطق الجبلية المجاورة. كما كانت الموصل تنتج - خلال الصيف - أنواعاً مختلفة من الخضروات والفاكهة كالبطيخ والخيار وغيرهما. ويزرع أغلبها على شواطئ دجلة والجزر التي تظهر في النهر عند انخفاض مستوى الماء فيه.

٢. الصناعة:

كان للاستقرار النسبي الذي شهدته ولاية الموصل منذ أواخر القرن السادس عشر أثره الواضح في إنكفاء حركة صناعية ما انطفت جذوتها قط؛ إذ لم تستطع الفوضى التي أعقبت الغزو المغولي أن تقضي على رواسب الصناعات المختلفة مما اشتهرت به المدينة خلال العصور العباسية وخاصة في العهد التركي، كصناعة الأنسجة بأنواعها: الحريرية والقطنية والصوفية وصناعة التحف المعدنية. على إن الاستقرار السياسي وحده ليس بكاف لإحراز تقدم صناعي سريع، ما لم يصاحبه نشاط تجاري يكفي لتبادل الخبرة الفنية بين مراكز الصناعات و يتيح الفرصة لإيجاد أسواق كافية لتصدير المنتجات بما يخلق نوعاً من الاقتصاد المركب.

ولما كانت صناعة الأنسجة تعد من أهم الصناعات الموصلية وأكثرها حيوية، بالنسبة للتبادل التجاري، ويذكر لانزا إن نسيج القطن كان يمثل - على أيامه - مهنة عامة الناس فيقول: «... فيهتم الرجل بنسجه اشكالا مختلفة، وآخرون بتقصيره، وغيرهم بصبغه

أو رسمه بصور شتى وغيرهم بنقله وبيعه، وهكذا فالجميع تقريباً يشتغلون به...». ولاحظ الرحالة البريطاني جاكسون عام (١٧٩٧م) أن سكان الموصل أكثر اهتماماً بالصناعة من أي قوم آخرين رأهم منذ مغادرته الهند ويقول: «... هناك عدة مصانع يجري تشغيلها وبعض مصنوعات تتفوق على المصنوعات الأوربية فسروج الخيول وأحزماتها تظهر جداً أنيقة بوجه خاص، وهم يصنعون سجاد الحرير ويطرزونه بالأزهار فيظهر أحسن وامتن من السجاد الذي نصنعه نحن وهم مبرزون في صنع المطرقات الثمينة المدهشة للرجال والنساء معاً، ولديهم العديد من مصانع النحاس والحديد، وهناك كميات كبيرة من مختلف المواد التي تصنع من هذه المعادن يتم إرسالها عبر نهر دجلة نحو الجنوب حتى البصرة...».

وكان الرحالة نيبور الذي زار الموصل قبل مجيء جاكسون إليها قد أشار إلى وجود «... مصانع كثيرة للنسيج والحياسة والصباغة وصباغة النقوش على المنسوجات والمهنتان الأخيرتان بيد النصارى...». كما أشاد أوليفيه في كتاب رحلته عام (١٧٩١) بإنتاج هذه المصانع، وذكر أنها منتشرة في المدينة، وان قيمة منسوجاتها كبيرة، حيث أنها تباع في حلب إلى التجار الفرنسيين فتشحن من هناك إلى مرسيليا. ونوه رحالة عديدون بالصناعة الموصلية مثل دوبريه (١٨٠٧-١٨٠٩م) وبكنغهام وبادجر.

فبكنغهام يقول: «الصناعة الوحيدة التي تمارس في الموصل على نطاق ما هي صنع الملابس القطنية التي تصبغ باللون الأزرق لأكساء الطبقات الفقيرة...».

وأما بادجر فصرح: «... أما مصنوعات الموصل في أيامنا فهي: الملابس القطنية، والصابون الذي سوق في القرى المجاورة...».

٣- التجارة:

نال موقع الموصل بين أربعة أقاليم جغرافية متميزة، هي إقليم الجزيرة وإقليم العراق والمنطقة الجبلية والبادية الصحراوية، دوراً أساسياً في نشاط الموصل الحضاري منذ أقدم عهودها. ولا ريب في أن للتجارة النصيب الأوفى في ذلك النشاط بما تسببه من تأثير متبادل بين مختلف الحضارات، وقد انتبه كثير من الجغرافيين إلى أهمية موقع الموصل على تجارتها، فوصفت قديماً بأنها محط الركبان ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خراسان ومنها يقصد إلى أذربيجان.

ووصفت في القرن الثامن عشر بنفس الوصف تقريباً على بعد شقة الزمن، فيقول الاب لانزا: «... أنها تستفيد من موقعها الجغرافي المتوسط بين الجهات، فتأتيها الأعراب من البادية، والأكراد من الجبال ويتعاون منها ما يحتاجونه، وللسفر منها إلى إيران يكفي اجتياز الجبال وكذلك إلى بغداد يكون السير منها سهلاً بالبر، وأكثر سهولة منه بالنهر، ومن بغداد فالبصرة فالهند كما يفعل كثير من التجار، والبضائع التي تجيء بها القوافل من إيران والهند إلى المملكة العثمانية تمر بالموصل، كما انه لا بد أن تمر بها البضائع التي تنتقل من الأقطار العليا الشمالية إلى الأقطار السفلى الجنوبية...».

ومنذ القرن الثامن عشر أخذت الموصل تجني فوائد موقعها السياسي الجديد فقد أصبحت- مرة أخرى- نقطة وصل بين شبكة طرق

تجارية متعددة الاطراف، وصارت قوافلها تقوم بعملية تبادل ضخمة بين منتجات بلاد متباعدة مختلفة علاوة على قيامها بتصدير ما تنتجه الموصل من مواد زراعية، أو بضائع مصنوعة أو خدمات صناعية إلى الأسواق المحلية المجاورة أو إلى المراكز التجارية الأخرى كحلب وبغداد، ليتولى تجار هذه المراكز- بدورهم- تصريفها في الأسواق الخارجية.

وجاء في تقرير فرنسي مخطوط مترجم قنصلية فرنسا في بغداد المسيو اشيل مراديان (ت عام ١٨٩٥م) انه كان يرد إلى العراق من البضاعة الفرنسية في أوائل القرن التاسع عشر عن طريق الاستانة وحلب ما تبلغ قيمته ثلاثة ملايين فرنك منها الجوخ والمخمل والقيطان والبقم (بتشديد القاف) وهو خشب احمر يستخدم في الصباغة.

يخبرنا لانزا عن الحركة التجارية بقوله: «... توجد في الموصل أنواع البضائع المستوردة من إيران والهند وكوبا والأقطار الأخرى التابعة إلى الإمبراطورية، إلا أن تجارة الموصل الخاصة عدا الحبوب هي الأقمشة القطنية ويصدر منها كل سنة مقدار كبير إلى سائر الجهات».

ثم يتكلم عن التبادل بين الموصلين والتجار الآخرين خارج الولاية فيقول: «... إن العفص وهو كثير في جبال كردستان يحمله الموصلون بمقادير كبيرة إلى حلب لبيعه على التجار الأوربيين ولابتياح الاجواخ والأقمشة والنيل وغيرها من البضائع الأوربية بأثمانه، وتستورد كميات من النيل سنوياً من حلب إلى الموصل ما يربو ثمنه على الف الف قرش واعتقد انه يستهلك كله في هذه المدينة لصبغ المنسوجات بأشكال شتى...».

إن كانت التجارة بالبضائع الأوربية كبيرة فقد قدرت كمية البضائع الأوربية المستوردة عن طريق حلب والشام إلى العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأكثر من (٧٥٠٠ بالة) تشتمل على الأقمشة القطنية والأقمشة المطبوعة، واليازمات (لباس الرأس للنساء) وسائر المنسوجات القطنية والحريرية والورق (٢٢٠ بالة) من الورق الأبيض و (٣٠٠ بالة) من الورق الملون والكتب والكتان وحجر القدح والبنادق وسلفات النحاس والكبريت والمسامير والأسلاك الحديدية والزجاج والمرايا وفناجين القهوة واللائي الصناعية. هذا بالإضافة إلى كميات كبيرة أخرى من مصنوعات حلب والشام مثل غزل القطن والسكر المصفى والنحاس والمرجان وصابون حلب (٣٠٠ بالة) وصابون الشام (٢٠٠ بالة) إلى غير ذلك. وفي الوقت نفسه، كانت الموصل تصدر إلى حلب نسيج الموسلين والأقمشة الحريرية المطرزة والمقصبة بخيوط الذهب والفضة، حيث كانت تباع هناك إلى التجار الفرنسيين ليشحنوها إلى مرسيليا. وكميات أخرى كبيرة من (العفص) ليبيعه للتجار الأوربيين، هذا فضلاً عن السمن والماشية والتمر والطنافس الفارسية والتنباك وغيرها. وترتبط الموصل بالإمارات الكردية المجاورة بعلاقات تجارية وثيقة فكانت تستورد منها العفص بكميات كبيرة والصوف والحريير والقمح والشعير والخشب والحطب والبسط والطنافس والأحزمة وقشر الرمان والصمغ والتبغ والزبيب والفواكه والرخام والجبس والأغنام والماعز وجلودها وصوفها وسمنها، وتصدر إليها البن والشاي والسكر والأقمشة الهندية والأوربية. وينوه تافرنيني (١٦٤٤م) بالعلاقات التجارية بين الموصل والمناطق الكردية المجاورة فيقول: «... وليس لهذه البقعة من شأن إلا كونها ملقطة

مهماً للتجار، خاصة تجار العرب والأكراد...». كما يشير نيبور إلى هذه العلاقات فيذكر أن ما يرد إلى الموصل سنوياً أكثر من ألفي قنطار من البنديق واللوز والجوز فتقوم هذه بتصديره إلى حلب. وينوه المقيم البريطاني ريج (١٨٢٠-١٨٢١م) بما كانت تستورده الموصل من السلিমانية على أيامه في سنة (١٨٢٠م) فيقول: «... والمتاجرة مع الموصل مستمرة بعض الاستمرار، وتستورد منها الأحذية والغتر والخام والأقمشة القطنية الملونة، ومنتجات الشام وديار بكر وغير ذلك. أما الصادرات إليها فالعفص وغيره...». وتعتبر بغداد مركز النقل الجنوبي للتجارة الموصلية، فهي تصدر إلى الموصل أغلب ما تنتجه محلياً، أو ما تستورده من الخليج العربي ومن إيران مثل التبغ الأصفهاني والفواكه والفضة والجواهر واللؤلؤ وشالات كشمير وكرمان والسكر والشاي والفلفل والبن والصابون والشمع والكبريت والعباءات والأحذية وملابس الأعراب والأدوية والفواكه المجففة والسجاد. وتصدر الموصل بدورها إلى بغداد الحنطة والعفص والرصاص والزبيب والحمص والعدس ودهن السمسم والصابون والشحوم وشعر الماعز والنشوق ونبات الزعتر. كما تصدر إليها أيضاً ما تصنعه أنوالها من ملابس قطنية وغيرها على ما أخبرنا دوبريه. ويشير جاكسون إلى أن تجارة هامة جديدة لم تكن معروفة من قبل ازدهرت بسرعة في الفترة التي سبقت رحلته سنة (١٧٩٧م) وهي تصدير النحاس بكميات ضخمة من الموصل إلى بغداد لتشحن من هناك إلى أوروبا حيث انه: «... من نفس النوع الذي يجري صنعه في انكلترا...».

خامساً: الحالة العمرانية

١- مقدمة:

كان سقوط الموصل بأيدي المغول في القرن الثالث عشر بداية التدهور العمراني المستمر الذي حل بالمدينة. وفي القرون التالية أخذت المدينة تنكمش تدريجياً داخل أسوارها القديمة، وتضافرت النكبات الطبيعية والبشرية على تدهور المدينة، وانحطاطها وفي بداية العصر العثماني كان نصف البلدة تقريباً قد أصبح خرائب خالية من السكان. يخبرنا راوولف الذي زار الموصل عام (١٥٩٦م) قائلاً: «... وعبرنا جسراً من القوارب، وهي تابعة للإمبراطورية العثمانية... شأنها شأن البلدان التي تجاورها... وفيها بنايات حسنة وشوارع، وهي على جانب من السعة لكن أسوارها وخنادقها واهنة الشأن...».

اما تافرنييه الذي زار الموصل سنة (١٦٤٤م) فيقول: «... والموصل مدينة تبدو للمرء من خارجها فخمة المنظر أسوارها حجرية، بينما في داخلها تكاد تكون برمتها خربة، ليس فيها سوى سوقين معقودين، وقلعة صغيرة مطلقة على دجلة يقيم فيها الباشا... وليس لهذه البقعة من شأن إلا كونها ملتقى مهماً للتجار، خاصة تجار العرب والكرد، وليس في الموصل غير خانين حقيرين، كانا مكتظين بالمسافرين حين وصولنا إليها، فطلبت أن تنصب خيمتي في الميدان أي في السوق الكبير...».

أما فنشنسو الذي قدم الموصل عام (١٦٥٦م) فيحدثنا في مذكراته: «... فبيوتها بسيطة مشيدة بالطين، وهي أشبه ما تكون بيوت رعاة من أن تكون مساكن أناس متحضرين ومركز ولاية، وليس فيها ما يلفت النظر سوى

قلعتها حيث يوجد عدد كبير من العسكر الانكشاري. ويحيط القلعة سور فيه مزاغل للدفاع ضد الهجمات على عادة الأقدمين... أما مواد البناء فهي الجص والحجر الرخو. وهذا النوع من البناء لا يقاوم عوادي الزمن... ولهذا رأينا بعض أقسام القلعة مائلة للسقوط ومتهدمة...».

هكذا كانت حالة الموصل في القرن السابع عشر، غير انه مع بداية القرن الثامن عشر شهدت بداية حركة عمرانية محدودة شملت تشييد بعض المؤسسات الدينية والثقافية وبعض المنشآت العامة، فجرت أول محاولة- بإيعاز الوالي ومساهمة سراة البلدة لبناء قناطر جسر المدينة العائم. وعمرت بعض المساجد القديمة. وانشأ بعض السراة عدة منشآت دينية وثقافية جديدة. وبلغت هذه الحركة العمرانية ذروتها عند استلام الجليليين السلطة فشيّدوا عدداً ضخماً من المساجد الكبيرة والمدارس والأسواق والقصور وعمروا الأسوار والقلاع، وساهم كثير من أصحاب النفوذ والوجهاء في هذه الحركة فكثرت المؤسسات الدينية والثقافية خلال هذا العهد بسرعة كبيرة. واستمر الحال هكذا حتى أوائل القرن التاسع عشر حيث انتكست الموصل ثانية.

يقول جون آشر (١٨٦٤م) مؤكداً لكلامنا السابق: «... واسطة الاتصال بين جانبيها الجسر من القوارب البالي الضيق المزدهم بالعابرين ولا سيما قبل الظهر... وكان فيها جسر حجري مناسب لكنه أهمل شأنه فتهدم ولم تبذل أية محاولة لإعادة بنائه من قبل الأتراك...».



٢- الأسوار والحصون:

استقرت الموصل في القرن الثامن عشر بين أسوارها القديمة وكانت هذه الأسوار مبنية على أنقاض الأسوار الاتابكية، وكانت تحيط بالبلدة من كل جهاتها، تتخلله عدة أبواب ويزيد من مناعة هذا السور وجود قلعتين فيه، الأولى في اعلي المدينة تطل على دجلة والأخرى القلعة الداخلية التي تهدمت معظم مبانيها، وقد وصفها الرحالة هول عام (١٧٨٨م) وأشار إلى أن رداءة مواد بنائها جعلتها غير قادرة لان تكون حصناً قوياً.

يحدثنا تيفنو الذي زار الموصل عام (١٦٤٤م) عن السور والقلعة بقوله: «... يحيط بها سور مشيد بحجارة مثبتة بالجص. وتعلوه حجارة مدببة متجهة إلى الأعلى، يبلغ سمكها نحو أصبعين وعرضها أربع أصابع أو خمس فهي أشبه ما تكون بالأوتاد الخشبية». واوتر الذي قدم عام (١٧٣٦م) يقول: «... فيها سورين قديمين وكبيرين ويقوم اليوم احد الأسوار وكله حفر وأنقاض على شاطئ النهر...».

ونيبور الذي زار الموصل عام (١٧٦٦م) فيقول: «... ويربط نينوى بالموصل جسر يطفو على عشرين عوامة فإذا سقط المطر بشدة أو ذاب الثلج فان مستوى ماء النهر يرتفع وتياره يشد بحيث يقطع اتصال الجسر...».

ويضيف إلى قوله: «... والموصل كأية مدينة كبيرة في هذه البلاد فنحو نصفها الواقع على الطريق البري محاط بسور قديم قوي وضخم، ولا يزال قسم كبير من السور الواقع على ضفة النهر قائماً، وللقسم الجنوبي الشرقي من المدينة، سور متقطع له أبراج ولكن غير قديم، وفي مواضع كثيرة منه تلتصق البيوت مع بعضها فتشكل قسماً من السور. والقسم الأكبر

من المدينة مهدم تغطيه الأنقاض...». ويصف كذلك القلعة الداخلية بقوله: «وهذه القلعة على جزيرة صغيرة مستطيلة الشكل في نهر دجلة وتتخذ الآن مستودعاً للذخيرة والعتاد».

غير أن اوليفييه الذي زار الموصل عام (١٧٩١م) تكلم عن السور بقوله: «... سورها يشابه أسوار المدن التركية أو العربية. مرتفع وله بروج عديدة. محاط بخندق عميق نوعاً ما... وكان السور يمتد قبلاً مع دجلة، لكن الآن لا يرى له إلا بقايا فلم يعمل على إدامته وإصلاحه...».

وسرعان ما أهمل أمر السور وتحصيناته، فامتلاً الخندق بالأتربة وتهدم السور، حتى غدا- كما رأى بكنغهام- حاجزاً لا أهمية له أمام جيش مزود بالمدفعية.

ويؤكد ويكرام هذا بقوله: «... ويحيط بها من سائر جهاتها سور وخندق... وربما كان السور الخالي مقاماً على سور أثري عتيق، إلا أن عمر السور القائم لا يزيد عن مائة عام. وقد أسرع إليه الخراب وتكسرت أجزاءه لسوء بنائه وساعد في خرابه استخدام الحكومة والأهالي حجارة أنقاضه للبناء...».

ويعود بكنغهام ليقص لنا حالة القلعة الماثلة للخراب وكان قد رآها سنة (١٨١٦م) فيقول: «... وتتألف تحصينات المدينة التي تمتد خارجاً، من سور مغلق ليست فيه مدافع، أما من ناحية النهر فتقوم إحدى القلاع بالدفاع عن المدينة، وهذه القلعة صغيرة مخربة تقع على جزيرة اصطناعية نشأت عن امتداد نهر دجلة من الضفاف التي تقع عليها القلعة إلى الخندق العميق الذي يحيط بها وهي تقع على مقربة من جسر القوارب الذي يعبر به النهر. والبنية مثلثة الزوايا وقد شيدت على مقربة من القلعة بضعة مدافع من البرونز ألقيت هناك مهملة غير صالحة للاستعمال...».

٣- الدور والقصور:

قدر عدد بيوت الموصل في القرن الثامن عشر ما بين العشرين الف بيت والاربعة والعشرين الف بيت على حد تقدير نيبور. أما المنشي البغدادي (١٨٢١م) فقدّر عدد البيوت في القرن التاسع عشر بثلاثين الف بيت أو أكثر. وتخرق الموصل في هذا العهد، شبكة من الأزقة والطرق. وقد وصفها أكثر من رحالة بأنها كانت: مستقيمة جافة في الصيف وموحلة في الشتاء، على حد قول دوبريه وسبستيني.

ويقول نيبور: «... وشوارع الموصل وأزقتها ضيقة وغير منتظمة... ولجميع الشوارع مداخل في نهاياتها. ومعظم هذه الشوارع والطرق معبدة...». أما بكنغهام فيشير: «... فالشوارع ضيقة غير معبدة واستقامتها ليست منتظمة...».

ويرجع جون آشرفيخبرنا: «... أما الشوارع والأزقة فهي أنظف وأحسن مما توصف به من الخارج عادة، لأنها كانت على شيء من الاتساع ومبلطة أحياناً من دون أن تكثر فيها الأوساخ...».

أما بديج فيقول: «... شوارع الموصل ضيقة وتبليطها رديء... والبيوت مبنية في الأحيان بالرخام الرمادي... ويستخدم في صنع الاسكفات وعمد الأبواب وتبليط افنية الدور...». وتميزت دور البلدة في عهد الجليليين، بأنها كانت ذات طراز واحد تقريباً.

أما بكنغهام فيورد وصفه بما يلي: «... ونظراً لندرة الأخشاب... فإن معظم هذه الأبنية لها بدلاً من السقوف الخشبية، سقوف معقودة تقوم فوقها غرف وسطوح معقودة تسند شرفاتها المنبسطة، ومداخل هذه المنازل والشبابيك التي تنفتح على الباحات الداخلية،

متوجه بطاق من المرمر المجزع... وهو مشيد على الطراز الغوطي المدبب، أو النورمائي المستقيم، أو الأقواس العربية... وتحلى قطع المرمر في بعض الحالات برسوم أزهار منحوتة وهي متقنة الصنع غالباً... ومن بين الزخارف التي شاهدها على أركان المداخل وسجفها التي تتكرر كثيراً أحد الأعمدة المحلاة بما يشبه رأس الكبش، ونقوش أخرى من مثلثين منطبقين على بعضهما بالتخالف ونجمة في الوسط».

والاب لانزا الذي سكن الموصل فترة طويلة يصف لنا بيوت المدينة وصفاً دقيقاً فيقول: «... دور المدينة جيدة وقوية، مبنية بالأحجار والطابوق والجص، وهي مريحة وكلها عن طراز واحد تقريباً وان هندستها المألوفة هي على الصورة التالية: كل دار لها في الوسط منطقة مفتوحة من جهة الفناء أشبه بغرفة، ومن الجهة الأخرى تقوم غرف في المنطقة السفلى جميلة البناء باعقادها وتتصل بها خزانة...».

ويردف بقوله: «... ولشدة الحر ينام الاهلون أربعة أو خمسة اشهر الصيف على السطوح آمنين المطر والندى، وللغاية عينها يوجد في كل من البيوت الواسعة غرفة تحت الأرض متقنة البناء (السرخاب) لاتقاء حر الصيف...».

ويصف ويكرام بيوت الموصل بقوله: «... إن باحات المنازل من الداخل لطيفة المنظر واقل ما يقال عن طرز هندستها انه اثري الطابع فهو مطابق تماماً لما وجد في المنازل الآشورية ومدخل المنازل الموصلية مبنية بشكل يحول دون رؤية ما بداخل المنزل بالنسبة إلى المارة في الشارع أو عند فتح الباب. وهو يفضي إلى صحن الدار الذي يحيط به رواق من طابقيين مدعم بالأساطين المدورة من المرمر الأزرق



المحلى وضحن الدار مبلط بالمرمر. وغالباً ما تلبط واجهة الدار بالمواد نفسها. وثم (إيوان) في جانب من البناء يستخدم للقبولة زمن الصيف وقناة الماء القذر (البالوعة) وتكون عادة في باحة الدار. وفي وسط الصحن قد توجد حديقة صغيرة. ويضم الغني إلى مشتملات بيته (سرداباً) وهو المقييل الصيفي تحت الأرض تجد فيه أقصى ما يمكنك الحصول من البرودة في قبض الصيف اللافح...».

٤- الخانات والأسواق والحمامات:

كان للتقدم الاقتصادي التجاري الذي أحرزته الموصل خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أثره البين في تنشيط بناء بعض المرافق الحيوية في المدينة. فقد أدى ازدهار الحركة التجارية وازدياد نشاط القوافل بين الموصل وسائر المدن الأخرى، وتحول الموصل بالتالي إلى سوق كبيرة، إلى اهتمام كثير من الأسر التجارية وصاحبة النفوذ بإنشاء الأسواق والمتاجر والخانات، كما أنشئت الحمامات العامة والمقاهي. وليس أدل على مدى النشاط المعماري الذي طرأ على الموصل خلال هذا العصر، إن تافرنييه الذي زارها سنة (١٦٤٤م) كان قد وصف المدينة بأنها: «تكاد تكون برمتها خربة، وليس فيها سوى سوقين معقودين... وخانين حقيرين مكتظين بالمسافرين...».

هذا في حين كان في الموصل في أواسط القرن الثامن عشر- على ما يذكر نيبور- الذي زارها سنة (١٧٦٦م): «... في الموصل خمسة عشر خاناً أو بيوت عامة يأوي إليها الغرباء، وبينها خمسة خانات صغيرة وردية أما البقية فهي كبيرة وواسعة وقد بنيت خصيصاً لتوفير الراحة، أما المقاهي والحمامات والأسواق فإن

القسم الأعظم منها جميل وخلاب، على إن أجمل وأحسن هذه المحلات العامة تعود إلى أقرباء والي الموصل الحالي وهو أمين باشا...». ويقدر دوبريه عدد الخانات الرئيسة بالموصل في أوائل القرن التاسع عشر، بأثني عشر خاناً منها اثنان هما خان العلوة وخان المفتي لكل منهما ست وعشرون حجرة ويستعملان أيضاً لأغراض شتى كاعتقال الغرباء، وكمخزن لبضائع الكمارك التي تفرض عليها الرسوم.

ويصف بكنغهام المقاهي والحمامات في الموصل وكان قد زارها عام (١٨١٦م) بقوله: «... والمقاهي في الموصل كثيرة وواسعة بوجه عام. والبعض منها قد يحتل احد الشوارع بطوله ويمتد زهاء مائة يارد حيث تصف المقاعد على جانبي الشارع يظلل سقف من الحصر ... ويقدر عدد الحمامات بحوالي الثلاثين. ومع إنني قصدت بعض الحمامات الكبيرة إلا أنني لم أر فيها ما يمكن مقارنته بحمامات القاهرة أو دمشق...».

وذهب الرحالة هود الذي زار الموصل عام (١٨١٧م) انه في الموصل: «... حمامات بديعة وهي أجمل ما رأيته في هذا المضمار فإن واجهتها هي من المرمر وهي لطيفة ونظيفة. وبين الفنادق (الخانات) الستة عشر المفتوحة لإيواء المسافرين عشرة أو اثنا عشر خاناً منها كبير جداً. وفيها يجد المرء كل ما يحتاج إليه حسب عادات الشرق وتقاليده...».

ويصف بكنغهام أسواق الموصل بقوله: «... أما الأسواق فإنها وإن لم تكن مثل أسواق القاهرة في جمالها إلا إنها تتميز عنها بشيء واحد هو كثرتها ووفرة ما فيها من الحاجات والضروريات التي تأتيها من المناطق الجبلية. على إن هذه الأسواق مفتوحة ومغطاة بسقوف

وهي قذرة بصفة عامة وغير متناسقة مما يشاهد أمثاله في هذا الضرب من المدن الشرقية. ولا توجد سوى سوق واحدة تباع فيها السلع الغالية وهي أفضل الأسواق في بنائها وتصميمها، وهي تغص على الدوام بأصناف عديدة من السلع الثمينة مما تنتجه أوروبا والهند...».

وجون أشر الذي زار الموصل عام (١٨٦٤م) يصف لنا الأسواق بقوله: «... الأسواق واسعة، لكنها قذرة ومحرومة من العناية اللازمة، مزدحمة في اغلب الأحيان يلتقي فيها الأكراد والأعراب للتعامل ومبادلة السلع والمنتجات. أصحاب الدكاكين اغلبهم مسيحيون ومعظمهم من الأرمن الذين يبدو في قابلياتهم مقدرتهم في شؤون التجارة. و اغلب السلع في الأسواق الأصباغ والأقمشة القطنية بجانب الأطعمة والمأكولات التي يحتاجها السكان وفيها كثير من مصنوعات مانجستر وشفيلد...».

ويتكلم بدج عن أسواق الموصل ايضاً وقد شاهدها سنة (١٨٨٩م) ويصف لنا السلع المعروضة فيها فيقول: «... السوق بنية عالية نسبياً وهي ناشطة التجارة، ولم أجد فيها حوانيت تباع العاديات كما ليس لدى باعة الأقمشة إلا ما استورد من مانجستر ومنسوجات حديثة جيء بها من حلب وعبثاً حاولت العثور على القماش المعروف بالموصلي الذي انبثق اسمه من اسم مدينة الموصل واشتهر في الشركة كله بسبب لونه اللطيف،

ونعومة ملمسه. إن كل ما عرض عليّ كان من صنع انكلترا وقد لفتّ حوله ألواح انكليزية، وغلف بورق انكليزي وطبعت عليه أسماء صانعيه من الانكليز... ورأيت في دكان جرار أدوية ايطالية عليها أسماء العقاقير باللغة اللاتينية... وكان عرض الخضر أيام السوق لطيفاً حقاً، لكن الأسعار على ما تراءت لي كانت عالية، ولا توجد في المدينة سكاثر ولكن (التتن) هو الشيء الوحيد الذي يمكن شراؤه، وهو يستنبت في جبال كردستا. انه يباع بشكل أوراق ضخمة، ويقوم المشتري بتقطيعها وسحقها باليد ثم يوضع في ورق خاص ويلف ويدخن. إن هذا النوع القديم من السكاثر رفيع من طرف وجليظ من الطرف الآخر وكثيراً ما تنفك فيتساقط ما فيها وهو متقد على المدخن».

● الهوامش:

(١) هو الدكتور سهيل بطرس متي بهنام قاشا ولد في عام (١٩٤٢م) ببلدة قره قوش (باخديدا) مركز قضاء الحمدانية في محافظة نينوى، من أسرة علمية معروفة تنتمي لطائفة السريان الكاثوليك، كما كان والده بطرس قاشا (١٩١٠-١٩٨٩م) كاتب و مترجم وشاعر.

(٢) للإطلاع على النص الكامل لرحله بنديه ينظر: birej.name/mektebe/7.pdf.

(٣) محمود الزيباوي، أطلال الكوفة ومزارات بغداد وطرق الموصل، ١٨ / ١ / ٢٠١٠ م

(٤) للتفاصيل ينظر: سهيل قاشا، الموصل في العهد الجليلي (١٧٢٦-١٨٣٤م)، ط ١، بيروت، دار التنوير للنشر، ٢٠١٠، ٤٧٨ص.



AL-Mosul in the Memorandums of foreign travelers during the Ottoman rule

By: Dr. Sameer Abdul Rasoul Al Obeidi /Al-Mustansyriah University

Al-Mostansiriyah center for Arab and international studies

Abstract

The location of Mosul has been very important in the history of the city because it has made it a commercial and cultural center, since its establishment so far, it is like Baghdad, Basra, Aleppo and Damascus is located on the famous Silk Road, both land and sea, has flourished as Baghdad in ancient times, and suffered from the devastation of all cities Middle East after the fall of the Abbasid state in 1258 ..

The author focused on the conditions of the city of Mosul during the Ottoman period between 1534 and 1918. He visited dozens of travelers from Ravelf, who traveled to the city in 1556, Tavarnier 1791, Jackson 1797, Niraza Abu Talib 1864, 1889 and Wickram 1898, Major Sun 1909, and others, the travelers in their memoirs and observations have left us a lot of public and personal impressions telling us about the conditions of the city of Mosul and its countryside.

Dr. Suhail Qasha studied the city of Mosul in terms of administrative, cultural, social and economic aspects during this period of the ancient history of Mosul through the translated or non-translated memoirs. The author of the book was able to view these memoirs and based on more than 20 travelers who visited Iraq And visited the city of Mosul in close or spaced intervals, it is a fascinating book about this ancient city in which the author dealt with all large and small scientific sense.

The first part (pp. 9-73) consists of five sections dealing in succession with the system of government and administration (pp. 25-35) and the social life (pp. 35-44), where the author dealt with social life, population statistics and population traditions and traditions. (Pp. 44-54). The author dealt with the patterns of agriculture, industry, commerce, and the urban situation (pp. 58-73) through the walls and fortresses that were used and the role Palaces, taverns, markets and bathrooms.

The second part (p. 75-150) included the text of the voyage of the French traveler Henry Bendier (a trip to Kurdistan in Mesopotamia, which visited Mosul for the period (8-15/10/1885) with a number of companions, and this text extract (pp. The book concludes with the third section (p. 151-174) on "Mosul in 1924", which ends with the talk of the Old City, linking the past and the recent past with the style of the city of Mosul and its social, economic and intellectual life. Is not without emotional soul; we will present the book by virtue of its historical importance and its encyclopedic nature.

